

ضحايا انتشار الوباء في الهند خارج الهند

وقف تصدير اللقاح يعرض البلدان النامية للخطر

الآن لم تتلق سوى 7 ملايين جرعة وفقا لمسؤولين. كما تلقت 3.2 مليون جرعة من أسترازينيكا من الهند كهدية. ووافقت بنغلاديش الآن على لقاح سبوتنيك الروسي للاستخدام في حالات الطوارئ وتلقت 500 ألف جرعة من الصين الأسبوع الماضي.

وستتلقى الدولة التي يبلغ عدد سكانها نحو 160 مليون نسمة وتستضيف ما يقرب من مليون لاجئ من الروهينغيا حوالي 100 ألف جرعة من لقاح فايزر الشهر المقبل عبر كوفاكس.

أفريقيا

أما بالنسبة إلى أفريقيا فهي أقل قارات العالم تحصينا، حيث تعتمد معظم دولها البالغ عددها 54 على كوفاكس. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية تشكل 14 في المئة من سكان العالم، إلا أنها لم تتلق سوى 1 في المئة من الجرعات التي قدمت على مستوى العالم.



هنريتا فور

القلق يساورنا من ارتفاع الوفيات في الهند، فهو مقدمة لما سيحدث

وكانت القارة تخطط لتلقيح 30 إلى 35 في المئة من سكانها بحلول نهاية العام، و60 في المئة خلال العامين أو الثلاثة القادمة، وهو هدف بعيد المنال إذا استمر النقص.

وخطت إثيوبيا على سبيل المثال لتطعيم 23 مليوناً من سكانها البالغ عددهم 115 مليوناً هذا العام. ولكنها لم تتلق حتى الآن سوى 2.2 مليون جرعة من 9 ملايين طلب من كوفاكس.

وقالت مسيرت زيلام سكرتيرة برنامج التطعيم الإثيوبي ضد كوفيد - 19 في إشارة إلى الهند "ما نواجهه هو عدد صغير من الجرعات ثم حظر. نحتاج إلى طرق الأبواب وكل نافذة للبحث عن فرص إضافية لحماية شعبنا".

وذكرت أن الصين تبرعت بـ300 ألف جرعة من لقاح سينوفارم، وتتطلع السلطات إلى شراء تلافيع أخرى أيضا. وقال غريغوري روكسون مؤسس شركة إم فارما للرعاية الصحية على مستوى أفريقيا ومقرها غانا إنهم كانوا يشعرون بالفعل بأن حظر التصدير في بلده الأم.

أكد تأجيل الجدول الزمني للقاح بالكامل متنبهاً بأن سيناريو مماثلاً سيمسب دولاً أفريقية أخرى. وأضاف "نأمل أن تتم الموافقة على المزيد من التطعيمات المرشحة وسيكون هناك المزيد من الخيارات. وسيكون القلق أقل بشأن الإمداد والالتزام أكثر بالتوزيع داخل البلاد عندئذ".

وتدعو يونيسف والعديد من المؤسسات الخيرية الدول الغنية إلى التبرع بجرعاتها الفائضة لكوفاكس بدلا من تبديد المخزون على الأطفال الأقل حاجة له.

بدد قرار الهند أكبر منتج للقاحات المضادة لكورونا في العالم بتجميد تصديرها لتلبية الطلب المحلي المتزايد أحلام الفقراء في بلدان نامية في الحصول على جرعات الحياة للتوقي من الوباء القاتل مما يعرض الملايين من الأشخاص في هذه الدول للخطر.

التي تعتمد على كوفاكس خيار سوى وقف حملات التطعيم وتأخير الجرعات الثانية بسبب قيود التصدير. وعلق المعهد الهندي للأصحاء وهو أكبر مزود للقاحات لكوفاكس الصادرات في مارس، ويقول المسؤولون الهنود إنهم لا يتوقعون استئنافا كبيرا قبل أكتوبر على الأقل.

والنتيجة عالم تنقصه حوالي 190 مليون جرعة بحلول نهاية يونيو وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) التي تنسق خطة كوفاكس.

ويقول الخبراء إن النقص سيترك البلدان الفقيرة متأخرة أكثر مما يوسع عدم المساواة في اللقاحات ويعقد الجهود العالمية لترويض الفايروس الذي ولد متغيرات قوية بالفعل.

وصرحت المديرية التنفيذية لليونيسف هنريتا فور "نشعر بالقلق من أن الارتفاع الهائل في الوفيات في الهند هو مقدمة لما سيحدث إذا لم تلق هذه التحذيرات أذانا صاغية". وقالت إن الوضع في الهند "ليس فريدا" من نوعه، إذ شهدت بلدان مثل نيبال وسريلانكا وجزر المالديف والأرجنتين والبرازيل "انفجارا" في الحالات، وتواجه النظم الصحية صعوبات. كما أشارت إلى خطر ظهور متغيرات أكثر فتكا أو معدية إذا استمر الفايروس في الانتشار دون رادع.

قارة آسيا

تعد إندونيسيا والفلبين وفيتنام وكوريا الجنوبية من بين الدول الآسيوية التي تضررت من تأخر اللقاح القادم من الهند.

وأطلقت إندونيسيا حملتها للتحصين في يناير بهدف الوصول إلى 181.5 مليون من سكانها البالغ عددهم 270 مليوناً هذا العام والحد من وباء أودى بحياة أكثر من 48 ألف شخص.

لكنها لم تتلق سوى 6.4 مليون جرعة من خلال كوفاكس، أي أكثر بقليل من نصف المخصصات الموعودة كما تظهر البيانات الرسمية. وقال بانو ريونو، وهو عالم أوبئة بجامعة إندونيسيا، إن "التأثير كبير وقد تتأخر أهداف التطعيم لدينا. نحن قلقون بشأن موجات جديدة محتملة".

ولجات إندونيسيا إلى الصين للحصول على جرعات إضافية وضغطت بشدة من أجل تعليق براءة اختراع لقاح لزيادة الإنتاج وضمان بعض الميل نحو العدالة حيث يتنافس العالم بأسره على اللقاحات.

وكان على بنغلاديش أن توقف حتى جرعاتها الأولى. وكانت الدولة الواقعة في جنوب آسيا تتوقع أن تحصل على 5 ملايين جرعة شهريا من الهند المجاورة في النصف الأول من هذا العام. وحتى

نيروبي / كوالالمبور - أثر تجميد الهند لتصدير اللقاحات على الضحايا خارج الهند، حيث انجر عن ذلك قطع الإمدادات عن الدول النامية المجاورة التي تستورد اللقاحات من نيودلهي. عندما تلقى سائق التاكسي الكيني جون أوموندي لقاح كوفيد - 19 الشهر الماضي، اعتبر نفسه من المحظوظين. لكنه لم يعد متأكدا من كونه كذلك مع تجميد الهند لتصدير اللقاح مما يهدد أمن حياة الملايين من الفقراء الذين وقعوا في شباك الوباء.

وأوضح أوموندي (59 عاما) وهو ينتقل في الطرق المزدحمة بالعاصمة الكينية نيروبي "لقد كان يوما جيدا عندما تلقت اللقاح كنت بحاجة إليه بسبب عمري وعملي. كان من المفترض أن أحصل على جرعتي الثانية في يونيو. لكن لم يعد هناك المزيد من اللقاحات وأشعر بالقلق من أنني قد أكون أقل حماية خاصة ضد كل هذه المتغيرات. ودون اللقاح يبدو الأمر كما لو أننا ننتظر الموت".

وتعتبر كينيا واحدة من العشرات من الدول النامية التي تعرضت خطتها الوطنية لتبني اللقاحات لضربة قوية بعد أن قررت الهند، وهي أكبر منتج للقاحات في العالم، تجميد الصادرات لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

وسمع عدد سكان يبلغ 50 مليون نسمة تلقت الدولة الواقعة في شرق أفريقيا حوالي مليون جرعة من لقاح أسترازينيكا الذي يصنعه المعهد الهندي للأصحاء في إطار المبادرة العالمية "كوفاكس" الهادفة لمشاركة اللقاحات لمساعدة الدول الفقيرة.

لكن حظر الهند على الصادرات يعني أن الدفعة الثانية لكينيا المكونة من 3 ملايين جرعة (المتوقعة في يونيو) من غير المرجح أن تصل مما يجعل البلاد تبحث عن بدائل.

190

مليون جرعة تنقص العالم في يونيو وفقا لمنظمة اليونيسف التي تنسق خطة كوفاكس

وقال بارتريك أموث القائم بأعمال المدير العام في وزارة الصحة الكينية "لو حصلنا على اللقاحات، لكانت لدينا المرحلة الثانية من خطتنا. لكننا لم نتلق اللقاحات كما توقعنا. نأمل أن يعود الوضع إلى طبيعته في الهند قريباً (...). نحن نعمل الآن على مسارات أخرى لتكون قادرين على الحصول على لقاحات أخرى مثل فايزر وجونسون أند جونسون".

من كينيا وغانا إلى بنغلاديش وإندونيسيا، ليس أمام الدول الفقيرة

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "تم الترخيص للتعامل بهذه العملة في لا تحتاج شيئا سوى الإنترنت وهي موجودة". ورغم سهولة اعتماد هذه التقنيات تبقى القوانين في تونس تمنع هذه المعاملات حيث تخضع لرقابة البنك المركزي.

وشرح الخبير شروط نجاح هذه التقنية مبينا أنها تحتاج إلى جهاز رقابي قوي لمتابعة المخالفات لمنع الاستخدامات السلبية لها، مشددا على أن تطوير تقنيات المراقبة يمكن من تقليل مخاطر هذه التقنية.

وأكد أنه في ظل التحولات الرقمية صار من الضروري لتونس تجاوز كبتها التكنولوجية ومواكبة موجة الدفع عبر حث الخطى للحاق بركب هذه التطورات. وقال الخبير في السلامة المعلوماتية إدريس حاجي في تصريح لـ"العرب" إن "العملات الرقمية المشفرة تقطع الطريق على الاحتيال فهي تعمل على قواعد دفتر

جمود القوانين يعرقل العملات الرقمية في تونس

غياب الوسيط يثير مخاطر تبييض الأموال



سوء الاستخدام يندرف بالتقنية عن مسارها

عالمي لامركزي لكل معاملة بيتكوين يتم إجراؤها على الإطلاق. بسبب الطبيعة اللامركزية للعملة الرقمية، بحيث لا يمكن للمرور تزيفها أو عكسها بشكل عشوائي".

وأكد "تقنيا العملة موجودة في تونس كما في كل مكان يمكنك فيه الاتصال بالإنترنت أي أن الأمر لا يحتاج إلى بنية تحتية رقمية بل الأمر يحتاج إلى قوانين لتنظيم استخدام العملات الرقمية وتداولها في السوق". وأشار إلى أنه "يمكن للعملات الرقمية أن تعكس إجابا على الاقتصاد التونسي من خلال فتح باب الاستثمار في المشاريع الصغرى لتعدين العملة الرقمية وهو ما قد يفتح أبواب توريد العملة الصعبة ليستفيد أصحاب المشاريع والدولة من خلال الضرائب التي يمكن جمعها عبر بيع هؤلاء المستثمرين للعملة الرقمية مقابل العملة الصعبة (دولار واليورو)".

ولم ينف الخبير في السلامة المعلوماتية مخاطر العملات الرقمية الأمنية مبينا أنها "يمكن أن تكون مفيدا لتبويض الأموال وتمويل الإرهاب"، لافتا إلى أن "ما قامت به الصين مؤخرا من منع استخدام هذه العملات في المعاملات المالية قد ضرب مصداقية هذه العملات وتسبب في تراجع قيمتها بنسبة وصلت نحو 40 في المئة في بعض الحالات وهو ما يجعلنا على الكثير من المخاطر التي تحوم حول استخدامات هذه العملات".

واستنكرت شخصيات سياسية غياب الإطار القانوني المنظم للتعامل بالعملات الإلكترونية في ظل الإقبال الشبهي على التعامل بها، رافضة التبعات الأمنية التي يتعرض لها الشباب.

وأفاد هشام العجبوني نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان "أنه يوجد فراغ تشريعي وقانوني بخصوص المسألة، وتفكرت البلاد إلى قانون ينظم التعامل بالعملات الإلكترونية، ولا بد من تقديم مقترح قانون في الغرض".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "تم الترخيص للتعامل بهذه العملة في لا تحتاج شيئا سوى الإنترنت وهي موجودة".

ورغم سهولة اعتماد هذه التقنيات تبقى القوانين في تونس تمنع هذه المعاملات حيث تخضع لرقابة البنك المركزي.

وشرح الخبير شروط نجاح هذه التقنية مبينا أنها تحتاج إلى جهاز رقابي قوي لمتابعة المخالفات لمنع الاستخدامات السلبية لها، مشددا على أن تطوير تقنيات المراقبة يمكن من تقليل مخاطر هذه التقنية.

وأكد أنه في ظل التحولات الرقمية صار من الضروري لتونس تجاوز كبتها التكنولوجية ومواكبة موجة الدفع عبر حث الخطى للحاق بركب هذه التطورات.

وقال الخبير في السلامة المعلوماتية إدريس حاجي في تصريح لـ"العرب" إن "العملات الرقمية المشفرة تقطع الطريق على الاحتيال فهي تعمل على قواعد دفتر

يتزايد الجدل التقني والحقوقي داخل الأوساط التونسية حول استخدامات العملة الرقمية بعد تكرر ملاحقات شباب بتهمة حيازة هذه العملات في ظل الدفع التكنولوجي القوي الذي تخطوه هذه التقنيات لتأمين المبادلات المالية دون الحاجة إلى وسيط والمخاطر المترتبة عن ذلك.

سناء عدوني / خالد هدي

طرف الحكومة أو رئاسة الجمهورية أو كتلة برلمانية للمصادقة عليه".

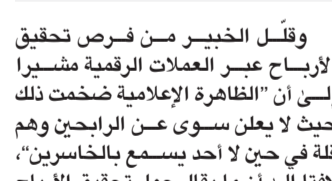
وأوضح باسم براقوي الخبير في برمجيات البلوكتشين وصاحب شركة متخصصة في المجال "سكوين" في تصريح لـ"العرب" أن "العملة الرقمية ألغت دور الوسيط في المبادلات المالية بين الأشخاص إذا كان هذا الوسيط بنكا أو أي وسيلة أخرى حيث صارت هذه المعاملات تعتمد على آلية التشفير لضمان حق المستخدمين في سرية".

وبين أن "آلية التشفير تعتبر ضامنا لإتمام مبادلة الأموال وتطور لتتضمن مجالات عديدة بفضل سرعة المعاملات حتى للمعاملات المعقدة التي تتطلب توافق أشخاص على مبادلة ما، واختصرت الزمن والوقت والمسافات كما أنها يمكن أن تتم دون أن يعرف المستخدمون بعضهم البعض من خلال تقنية البلوكتشين".



باسم براقوي

تونس جاهزة تقنيا لاعتماد البلوكتشين التي لا تحتاج سوى الإنترنت



إدريس حاجي

يمكن أن نستغل العملات في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

ويقول البنك المركزي إن هذه العمليات دقيقة جدا وتتطلب تأطيرا في حال السماح باعتمادها في تونس.

وتابع "لكن لا بد من الانتباه جيدا لمخاطر توظيف البعض لهذه الآلية لتبييض الأموال وغيرها من المخاطر التي تعرقل اعتماد هذه المنظومة والسماح باستخدامها من شباب طموح وأصحاب مشاريع ناشئة".

ويرى خبراء القانون أن "بيتكوين" لا تصنف ضمن أصناف العملة في القانون التونسي، طالما لم يتم البت في أمرها وإعطائها إطارا قانونيا جيدا.

وأفاد رابع الخريفي المحامي وأستاذ القانون في تصريح لـ"العرب"، أنه "من حيث القانون هي ليست عملة لذلك يتم إلقاء القبض أحيانا على من يتداولها من الشباب بمقتضى قانون المقامرة، وتحتاج صيغة قانونية جديدة".

وحول إسناد ترخيص بشأن تداول التعامل بالعملات الافتراضية في عهد حكومة يوسف الشاهد في وقت سابق، علق الخريفي بأن "الترخيص لا يتم بامر حكومي أو رئاسي، وقانون مسك العملة وترويجها وتداولها ينبغي أن يكون منظما".

وتابع "هذه جرائم جديدة ونادرة وليست مطروحة في المحاكم التونسية، الشباب فهم الوضعية ومتقدم في مواكبته للتطورات، لكن الطبقة السياسية الحالية تجهل هذه الأمور، كما تجهل وجود مجالات جديدة وأنها ستتم من العملة الحقيقية إلى التعامل بالعملات الافتراضية".

ودعا أستاذ القانون إلى ضرورة "تدخل المشرع لتنظيم التعامل بهذه العملة ويتوجب أن يقدم القانون من



طوابير تنتظر جرعة حياة